دور السياحة في استدامة التنمية وتدعيم التشابك الاقتصادي في العراق.

أ.د.علي مجيد الحمادي

قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

The role of tourism in the sustainability of development and strengthening the economic interdependence in Iraq"

Dr Ali Alhammadi/Full Prof.of

Economics & Finance

دور السياحة في استدامة التنمية وتدعيم التشابك الاقتصادي في العراق.

أ.د. علي مجيد الحمادي

الملخص :

تستقصي الورقة عموما تحديد الدور الريادي الذي يمكن ان يلعبه نشاط السياحة في تدعيم صلات وروابط الاقتصاد العراقي في ظل المقيدات والمعطيات التي فرضت على واقع هذا الاقتصاد في المرحلة الراهنة وانعكاساتها المستقبلية، ناهيك عن أمكانية ممارسة هذا النشاط لدور فعال في استدامة Sustainability عملية التنمية، بما ينطوي عليه من خصوصية ذاتية وموضوعية تقتضي الحفاظ على بيئة وديمومة وحيوية الاقتصاد .

ولأجله فقد عمدنا إلى معالجة فكرية لملاحقة آلية إنضاج متطلبات ما يدعى بالتنمية المستدامة Sustainable Development في الفقرة الأولى من هذه الورقة والكشف عن واقع السياحة والتحديات التي يواجهها في الفقرة الثانية منها، ومن ثم كيفية ممارسة هذا النشاط لمساهمته القيادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي يشهدها البلد وما يتمخض عنها مستقبلا .

وتنتهي هذه الورقة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تؤمن الهدف من إعدادها .

Abstrac

In general, the paper investigates the role that tourism activity can play in strengthening the links and linkages of the Iraqi economy in the context of the constraints imposed on the current economy and its future repercussions, as well as the possibility of this activity playing an effective role in sustaining the development process, It is a subjective and objective privacy that requires maintaining the environment, sustainability and vitality of the economy. For this reason, we have dealt with the intellectualization of the mechanism of maturing the requirements of the so-called sustainable development in the first paragraph of this paper and the disclosure of the reality of tourism and the challenges faced in the second paragraph, and then how to exercise this activity for its leadership in achieving sustainable development in economic conditions Financial and social developments in the country and its future outcomes. This paper concludes with a set of conclusions and recommendations that ensure the objective of its preparation.

This paper concludes with a set of conclusions and recommendations that ensure the objective of its preparation

المقدمة

ان سلسلة التغيرات التي صاحبت المشهد العراقي في الاونة الاخير، تكشف عن تنامي اختلالات هيكلية في اقتصاد وبيئة ومالية ومجتمع وسياسة البلاد، تقتضي اعادة النظر في المدخل التخطيطي اللازم لعملية الاصلاح، ولما يتمتع به قطاع السياحة من خصوصية اقتصادية مرتقبة وتعاطي حسن مع نظم دعم الحياة والعمليات الايكولوجية ومقدرة تشابكية interdependence فائقة . مع فروع الاقتصاد الاخرى وبنية ذات طابع متنوع، كل ذلك يمكنه من ممارسة دور القطاع الريادي في الاقتصاد والداعم للترابط القطاعي وانجاز متطلبات التنمية المستدامة .

هدف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى تحديد الدور الريادي الذي يمكن ان يلعبه النشاط السياحي في تدعيم صلات وروابط الاقتصاد العراقي، وفعاليته في استدامة عملية التنمية الشاملة .

مشكلة الدراسة :- على الرغم من امتلاك العراق لموروث هائل ومتنوع ومتفرد من المقومات والمواقع السياحية التي تمكن قطاع السياحة من قيادة الاقتصاد بوصفة قطاعا محوريا، الا انه لم يزل يواجه بالاهمال وتراجع الدعم وفقدان الاصول وتهالكها المتواصل .

فرضية الدراسة :- يمكن للقطاع السياحي ان يمارس دور القطاع الرائد في الاقتصاد العراقي ويعمل على تدعيم الترابطات القطاعية وتخقيق التنمية المستدامة، اذا ما وفرت له متطلبات ومستلزمات وركائز نهوضه الانمائي .

منهجية الدراسة :-اعتمدت الدراسات اسلوب الدمج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لتحليل الظاهرة قيد الدرس .

الناحية التنظيمية :-انطوت هذه الدراسة على ثلاثة مباحث اساسية، اولها تشتمل على معالجة فكرية لملاحقة سلوك وانضاج متطلبات التنمية المستدامة، والكشف عن مفهوم وخصائص النشاط السياحي وثانيها، تضمن واقع السياحة في العراق بين المقومات والمعوقات واخرها ركز على الدور المحوري للسياحة وتنشيط التشابك وترسيخ معطيات التنمية المستدامة .

المبحث الأول: النشاط السياحي والتنمية المستدامة:

لقد درج الفكر التقليدي على وصف النشاط السياحي بكونه عملية انتقال الأفراد وترحالهم من مكان لآخر ضمن حدود زمنية ومكانية محددة ولغاية معينة تكون في الغالب الاستمتاع والترفيه، بيد ان هذا المفهوم قد اكتسب طابعاً اكثر شمولية وتعقيداً وتكاملية حتى أخذ العديد من العاملين في حقل الاختصاص يطلق عليه بصناعة السياحة "Tourism Industry" أثر التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التي شهدها العالم مع انطلاق ما يدعى بمد العولمة Globalization أواخر القرن الماضي من الألفية الثانية، إذ أصبحت السياحة صناعة مركبة متكاملة ذات ابعاد متعددة تتضمن التخطيط والاستثمار والتشييد والتسويق والتوزيع وتوظيف الموارد لخدمة عملية التنمي(J.P.Sangar:2006: 19) . فهي بذلك تهدف الى تحقيق الزيادة المتواصلة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعمل على تعميق وترشيد الانتاجية في قطاع السياحة، الأمر الذي جعلها تحتل مكانة بارزة في العديد من استراتيجيات التنمية المستدامة لبلدان مختلفة (صلاح الدين عبد الوهاب: 1991: 538)، بوصفها نشاطاً اقتصادياً ديناميكياً قادراً على خلق الترابطات والآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالطلب الواقع على منتجات هذا النشاط يحقق طلباً مشتقاً Derived Demand على مخرجات (كافي،2008، 35)الكثير من قطاعات وفروع الاقتصاد الأخرى لتأمين احتياجات السائحين والمجتمعات المضيفة لها بدءاً من الصناعات الغذائية والألبسة ومخرجات الزراعة والمقتنيات الأثرية وانتهاءاً ببناء الفنادق والمطاعم وتصنيع الحافلات والطائرات لنقل السائحين (Mieczkowski, : 1996:142)، وهذه بمثابة روابط جذب خلفية لهذا النشاط Backward linkages فيما يتمتع النشاط السياحي ايضاً بروابط جذب امامية "Foreward linkages" والمتمثلة بدعم الدخل والناتج المحلي الاجمالي GDP وميزان المدفوعات، والموازنة العامة وقطاع التصدير وسواها.

ويتولد عن هذه الترابطات القطاعية ذات الاتجاهين حلقات ارتباط مباشرة Direct Effectsكما في متطلبات خدمات الاقامة والخدمات الطبية او توفير فرص عمل ضمن القطاع نفسه، والعلاقة مع الموازنة العامة، فضلاً عن سلسلة الآثار غير المباشرة Indirect Effects التي تتصل بأنشطة القطاعات الاقتصادية الاخرى وقد تتطلب تداعيات التأثير تغييرات متكررة في ذلك النشاط أثر مضاعف السياحة Tourism Multipliers. كأثره في مجال حركة الانتاج والاستثمار او انعكاس ذلك على آلية السوقRobert, W. Macintosh : 1972:185-184). وكذلك تنمية مشاريع

البنية التحتية، والتأثير على مساحة الاستخدام داخل المجتمع من خلال ايجاد فرص عمل جديدة وذلك ما يمكن تشخيصه عبر ما نطلق عليه بمضاعف الاستخدام السياحي الاولي Primary Multiplier of Tourist Unemployment.

وان ما يميز العرض السياحي "Tourist supply" اتسامه بالتنوع الشديد إذ ينطوي على مراكز جذب سياحية مختلفة في مقدمتها مواقع الجذب الطبيعي وما تشتمل عليه من معالم طبيعية كالجبال والوديان والهضاب والمناخ والمسطحات المائية بأنواعها والغابات، وكذلك مقومات الجذب السياحي للمواقع الأثرية والتراثية كالقلاع والاسوار والقصور والمعابد التاريخية والفلكلور، وهناك ايضاً المقومات السياحية الدينية كمراقد الانبياء والاولياء وبعض الرموز الدينية البارزة في مختلف الديانات والطوائف والمساجد المميزة والكنائس والاديرة ذات الاثر الديني والروحي والمقومات الاصطناعية المحورة كالبحيرات الاصطناعية والسدود والانظمة والمقومات الثقافية المتمثلة بالعادات والتقاليد ومقومات الضيافة والاقامة كالفنادق والمطاعم والمدن السياحية والمنتجعات والمخيمات وبيوت الشباب والخدمات التكميلية كالبنى التحتية Infrastructure والبنى الفوقية Super structure ووسائل النقل والمواصلات (بسيم، و حمادي، 89/ 1995: 78-33)، والمقومات البشرية بما في ذلك المستويات الادارية والفنية المتخصصة والثقافة السياحية، ناهيك عن ما تحققه الدولة من تقدم اقتصادي وتكنولوجي وحضاري يستقطب العديد من ابناء المجتمعات الأخرى. ويتمخض عن المقومات ومراكز الجذب السياحية المتنوعة الآنفة الذكر حزمة من الفعاليات السياحية المتنوعة، بمعنى ان التنوع في مواقع الجذب السياحي ومحتوى العرض السياحي افضى الى تنوع في الاهداف السياحية او تشكيلة الطلب السياحي إذ انبثقت على التوالي السياحة الطبيعية والسياحة البيئية، والسياحة الصحراوية، والسياحة العلمية، والسياحة الأثرية، والسياحة الثقافية والسياحة الدينية، والسياحة الشاطئية، وسياحة الرفاهية والاستجمام وتطور وسائل الارشاد السياحي وانتشار وتحسين مستوى مكاتب السفر السياحية (الظاهر و الياس: 2001: 26). وتصنف السياحة وفقاً للحدود السياحية فتكون

هناك سياحة داخلية وسياحة خارجية، كما تقسم استناداً الى عدد من الاشخاص فتكون سياحة فردية وسياحة جماعية (صلاح الدين عبد الوهاب: 1991: 538).

إن هذا التداخل القطاعي الامامي والخلفي الواسع التي تميز به القطاع السياحي، وتنوع الاصول السياحية وتفرع مصادر الطلب السياحي بدرجة عالية واتسام تلك الاصول والمقومات السياحية بقدرتها الداعمة للبيئة ومكوناتها وعدم ترك المخلفات الضارة بها، بخلاف ما درجت عليه القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية، والانخفاض النسبي في تكلفة الاستثمار، نظراً لوجود غالبية الاصول والمعالم الحضرية والأثرية والتراثية والطبيعية منذ عصور تاريخية قديمة لاتتطلب سوى الادامة واعادة التأهيل، علماً أن هذه الاصول لا تموت بل تتجدد بتغير العصور (المجمعي: 2003: 184).' وهو ما يزيد من الافضلية الانمائية لهذا القطاع وبخاصة في البلدان التي تفتقر لرؤوس الاموال او تلك التي تعتمد بشدة على الانشطة الريعية ذات الدخول المتذبذبة مثل العراق. وبناءاً على ما تقدم من خصائص انفردت بها السياحة، يمكن وصفها بالصناعة الريادية "Pioneer Industry" وواحدة من الصناعات الاكبر والاسرع نمواً بحكم امكانية تخطي مقيدات دخولها بيسر مع قطاعات الاقتصاد الاخرى وذلك ما يمنحها ميزة تنافسية اعلى في برامج التنمية(USAID :2008: 78فهذا التوازن والتناسب والتنوع في اصول واهداف وتصنيف الصناعة السياحية ومقدرتها التشابكية وتفاعلها مع تدفقات بشرية مختلفة الخصال والاجناس داخلة وخارجة، واسهامها الفاعل في مجال الاستخدام وتحسين المستوى المعيشي والسعي لترسيخ الامن والامان لهذه التدفقات،

وذلك كله يندرج تحت مفهوم التنمية السياحية المستدامة "Sustainable Tourist Development" التي هي جزء لا يتجزأ من فلك التنمية المستدامة(United Nations :1994: 3)، فهي كما نعلم عملية تغطية رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة معاً من خلال تحسين الافاق السياحية، عبر ادارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية والانظمة المعيشية (غنيم، ونبيل: 1999: 53.).

وتأسيساً على خصائص التنوع التي تتمتع بها السياحة على مستوى الاصول والاهداف، فقد انسحب ذلك على تطورات مستقبل هذا النشاط إذ لا يمكن الاتفاق بأن هناك استراتيجية واحدة للتنمية السياحية يمكن العودة اليها في مختلف البلدان، بل يقتضي الامر الركون الى اختيار استراتيجية من بين بدائل تتوافق مع الظروف المناخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمقصد السياحي وبما يتناسب مع الطلب السياحي الداخلي والخارجي المتاح والمتوقع.(الانصاري: www.sutuur.com)

المبحث الثاني: واقع السياحة في العراق بين مقوم ومعوق:

لقد كتبت كثيراً في مجال الصناعة، واعتقدت انها النشاط المحوري الوحيد الذي بأمرته تدار عجلة الاقتصاد الوطني بحكم توافر بعض مقومات تأهيله، ولكني بعد ما تبحرت بقطاعات الاقتصاد الاخرى وجدت ان هناك انشطة تنافس كثيراً على قيادية الاقتصاد في العراق وبخاصة تحت الظروف المالية والاقتصادية لهذا البلد، وفي مقدمة هذه الانشطة القطاع السياحي "Tourist sector" الذي ادهشتني خريطة معالمه ومراكز الجذب فيه ذات الطابع الملون وعلى مختلف أرجاء البلاد. وهي مقومات وكنوز موروثة لا تستدعي تخصيصات استثمارية هائلة

كما في حالة استحداث القطاعات الأخرى، بل مجرد الحفاظ عليها والعناية بها وتسهيل مهمة ادائها ودورها في خدمة الاقتصاد والمجتمع. فقد عرفت ان هناك نحو 783 معلماً طبيعياً وتراثياً وأثرياً ودينياً تنعم به البلاد.(العبيدي: 2015 :61-66)، وهو ما يميزها عن الكثير من البلدان الأخرى، فالعربية السعودية على سبيل المثال

جدول (1)

اعداد المقومات السياحية الدينية والأثرية والطبيعية في العراق(*)

مقومات السياحة المحافظة	المقومات الدينية	المقومات الاثرية والتراثية	المقومات الطبيعية			المجموع	المجموع الاجمالي	نسبة المحافظة الى القيمة الاجمالية
			جبال	مسطح مائي	ينابيع حارة			
دهوك	26	15	13	14	3	30	71	% 9
أربيل	2	9	10	–	15	25	36	% 4.6
سليمانية	9	35	10	–	4	12	58	% 7.4
نينوى	49	30	8	5	7	20	99	% 12.6
كركوك	20	23	2	1	–	3	46	% 5.9
ديالى	6	26	–	1	–	1	44	% 4.2
الانبار	23	21	–	3	12	15	59	% 7.5
صلاح الدين	25	23	–	2	–	2	50	% 6.4
بغداد	46	30	–	1	–	1	77	% 9.8
النجف الاشرف	52	13	–	1	–	1	66	% 8.4
كربلاء المقدسة	12	9	–	1	1	2	23	% 2.9
بابل	12	20	–	–	–		32	% 4.1
واسط	3	11	–	–	–		14	% 1.8
القادسية	8	6	–	2	–	2	16	% 2.1
المثنى	10	6	–	2	–	2	18	% 2.3
ذي قار	3	25	–	3	–	3	31	% 3.9
ميسان	8	3	–	6	–	6	17	% 2.2
البصرة	15	20	–	2	–	2	37	% 4.7
اجمالي	329	325	43	44	42	129	783	% 100
نسبة المقومات الكلية الى القيمة الاجمالية	%42	%41.5				16.4		% 100

قام الباحث باعدادها (بصورة تقريبية) وبالاعتماد على: السياحة العربية البيئية واهميتها في تنشيط الحركة السياحة في العراق/ رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية ومصادر اخرى قبل انفصال الاقليم 1991. لا تمتلك اكثر عشرة مناطق سياحية تتضمن ما لا يزيد عن 40 موقع سياحي معظمها من المعالم الاصطناعية (نادية راضي:2014: www.Almrsal.com) وكذلك مصر الذي يقل عدد مراكز الجذب السياحي فيها عن 100 مركز بما في ذلك المعالم المصطنعة موزعة على 20 مدينة في تلك الدولة

(هيثم ابراهيم: 2016: www.batuta.com)، ناهيك عن ان هناك دولاً عربية عديدة تفتقر كثيراً لمثل هذه الأصول النادرة كبلاد المغرب العربي وغالبية دول الخليج العربي.

ومما يميز بلدنا العزيز اكثر، هو تنوع معالمه السياحية واصالتها كما سبقت الاشارة، فقد شكلت الاهمية النسبية للمقومات الدينية في اجمالي المقومات السياحية زهاء 42%، وهذا ما يمنح السياحة في العراق استدامة وعدم التأثر بمواسم أو فترات محددة، بل هي متواصلة على مدار السنة. ثم تأتي المقومات الأثرية والتراثية بوزن نسبي يقترب من 41.5 وأخيراً مقومات الجذب الطبيعي بأنواعها بواقع 16.4%. ولم تتمتع الاصول والمعالم السياحية في العراق بتنوعها فحسب، بل بتوزيعها الشامل الذي يغطي مساحات العراق المختلفة من اقصى الشمال والشمال الشرقي مروراً بالمناطق الجبلية وشبه الجبلية والمتموجة والسهل الرسوبي الى الجنوب والهضبة الصحراوية غرباً(محمد البغدادي: 75-80)، فشكل الارض المختلف يخلق ألوانا مختلفة من مراكز الجذب السياحي توزعت على كافة مدن العراق فقد احتلت مدينة نينوى ما نسبته 12.6% من اجمالي المقومات السياحية، انطوت على نحو 49 موقعاً سياحياً دينياً ابرزها جامع النبي شيث، وجامع النبي يونس وكنيسة شمعون الصفا وغيرها، كما تحتضن هذه المدينة 30 مقوماً أثرياً وتراثياً مثل سور الموصل وقلعتها وقصر سنحاريب ومدينة الحضر، وبلغ عدد مواقع الجذب الطبيعية 20 مقوماً اهمها جبال بعشيقة وسنجار وعيون معدنية مثل عين كبريت في حمام عليل وغيرها، وجاءت العاصمة بغداد بالمرتبة الثانية في احتوائها على المعالم السياحية وبنسبة 9.8% شكلت المواقع الدينية مساهمة قدرتها 59.7%، إذ بلغ عدد هذه المواقع نحو 46 موقعاً ابرزها مرقد الامام موسى الكاظم «عليه السلام» ومرقد الإمام محمد الجواد «عليه السلام» ومرقد الإمام ابو حنيفة، وكنيسة مريم العذراء وغيرها كما بلغت الأهمية النسبية للمقومات الاثرية والتراثية في اجمالي مواقعها السياحية نحو 38.9% وفي مقدمة هذه المواقع المدرسة المستنصرية والقصر العباسي وسوق الغزل، ويعد نهر دجلة من اهم المعالم الطبيعية في هذه المدينة (عبد الحميد عبادة: 2004: ص114-459). اما مدينة دهوك فهي بالمرتبة الثالثة في مضمار امتلاك المقومات السياحية وبلغت حصتها في مجمل هذه المقومات الطبيعية 9%، وقد شكلت نسبة المواقع الطبيعية في مجمل المقومات السياحية في المدينة البالغة 71 مقوماً ما نسبته 42.3% إذ ان هناك الكثير من الجبال منها أشتبه، وبراواري بالا، كما تحتفظ المدينة بنحو 14 مسطحاً مائياً وثلاثة ينابيع حارة مما يجعل السياحة فيها ذات اهداف متعددة منها الاستجمام والترفيه والسياحة العلاجية.وجاء نصيب السياحة الدينية في المرتبة الثانية إذ بلغ الوزن النسبي للمواقع الدينية في مجمل المواقع في المدينة نحو 36.6%، ومن بين اشهر هذه المواقع مقام السيدة زينب «ع» ومرقد الشيخ عبد العزيز والبيت الازيدي.

وقد حققت المقومات الاثرية والتراثية نسبة قدرها 21.1% في المدينة واهم هذه المآثر السياحية منحوتات كهف هلامتا. وتأتي مدينة النجف الأشرف بالمرتبة الرابعة وهي تمتلك 66 موقعاً سياحياً، حققت المواقع السياحية الدينية ما نسبته 78.7% من تلك المواقع وأشهرها مرقد الإمام علي بن ابي طالب «عليه السلام» ومقام مسلم بن عقيل «عليه السلام» ومرقد المختار بن ابي عبيدة الثقفي. اما النسبة المتبقية فقد تمثلت بمجموعة من مراكز الجذب السياحي التراثية والاثرية مثل سور النجف القديم وقصر النعمان ودار الامارة.

وتعد مدينة كربلاء من اهم المدن العراقية في المجال السياحي، فهي تحتضن 23 مقوماً سياحياً، تشكل مواقع

الجذب الديني فيها نسبة قدرها 52.2% حيث يشرف هذه المدينة مرقد الإمام الحسين بن علي «عليه السلام» ومرقد اخيه الإمام العباس بن علي «عليه السلام» وهو ما نقل هذه المدينة من المستوى المحلي الى الصعيد الاسلامي فيؤمها ملايين من المسلمين من بقاع مختلفة من العالم، ناهيك عن ان هناك تسعة مواقع أثرية في هذه المدينة أهمها حصن الاخيضر وقلعة كربلة وقصر مقاتل في عين التمر.

ومن المدن ذات الاهمية السياحية العالية مدينة ذي قار ومدينة بابل ولاسيما في مجال المقومات الأثرية والتراثية حيث بلغت مساهمة هذه المقومات في اجمالي المواقع السياحية في المدينتين على التوالي نحو 80.6% و 62.5% وهما مدينتان معروفتان بتاريخهما الحضاري المشرق ويقصدهما السياح من كل حدب وصوب، فليس هناك أعرق من مدينة أور الأثرية ومدينة أريدو الأثرية في ذي قار، ومدينة بابل الأثرية ومدينة كيش وبوابة عشتار في مدينة بابل.

وقد تراوحت الاهمية النسبية للمقومات السياحية لمدن واسط والقادسية والمثنى وميسان وديالى واربيل والبصرة وكركوك وصلاح الدين والسليمانية في اجمالي المقومات السياحية للبلد بين 1.8% و 7.4%. وتمتلك هذه المدن جميعاً مقومات سياحية متنوعة دينية وتراثية واثرية وطبيعية وبأوزان مختلفة تسهم بفاعلية في رفع المستوى السياحي والحضاري للعراق، وتمتلك هذه المدن مواقع جذب سياحية عالية القيمة على سبيل المثال لا الحصر مرقد الإمام علي الهادي «عليه السلام» ومرقد الإمام الحسن العسكري «عليه السلام» والقلعة، وقصر المعشوق في صلاح الدين، ومرقد النبي أيوب والمروج والدروبي والصحراء الغربية في الانبار، وجبال كانيدوميلان ومكحول وجامع النبي دانيال في كركوك وكنيسة مار يوسف ومأذنة أربيل وجبل حصاروست وبرادوست وشلالات بيخال والعيون المعدنية في كلي علي بك في اربيل وكذلك جبال بيرة مكرون، ودربندخان وقلعة شيروانة وقلعة رانية في سليمانية. وقصر الحجاج والمنارة الاثرية في واسط. وقلعة الخزاعل ومدينة نفر الأثرية في القادسية ومدينة الوركاء الاثرية والقصر الابيض في المثنى. وقلعة خيط ومأذنة شهر بان ودير اسماعيل في ديالى.

ومرقد الحسن البصري وجامع الكواز، وشجرة نبي الله آدم «عليه السلام»والشناشيل، والقصر الأحمر في مدينة البصرة.وقد عرفت مدن العراق بمسطحاتها المائية الهامة مثل هور الحويزة وهور السعدية وهو السنية في مدينة ميسان وهور الحمار وهور الجبايش في مدينة ذي قار وملتقى النهرين في شط العرب في مدينة البصرة التي تدعم سياحة الاستجمام والترفيه الشتوية. خصوصاً إذا ما علمنا بأن مناطق الاهوار والمستنقعات في جنوب العراق قد أُدرجت في لائحة التراث العالمي من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في 17-تموز-2016 وتمثل هذه المقومات السياحية اكبر نظام بيئي لامثيل له في الشرق الأوسط وغربي آسيا والذي يمتد على مساحة تقدر بنحو 16 ألف كم^2(www.radiosawa.com.)

وبعد عرضنا لهذه الفرشة الممتعة والمنمقة من مواقع وشخوص الجذب السياحي في بقاع بلادنا الحبيبة لا نملك سوى الثناء والحمد على هذا المعروض السياحي المتكامل الذي خصّنا الله تعالى به، فليست هناك مشكلة او عقدة عرض تمنع قطاع السياحة من الانطلاق ليتبؤ دوره الريادي في عملية التنمية المستدامة، واعني ان هذا

التقييد الذي يواجهه هذا القطاع لاتسببه ظروف وعوامل ذاتية ترتبط بكينونة هذا النشاط، بل في غالبيتها مسببات موضوعية ألقت بظلالها الثقيل على مسيرة وتنمية هذا القطاع لتقلل من بريق ولمعان مقوماته الحضارية والطبيعية والدينية المتكاملة. ومن هنا يبدأ مسلسل الصراع واصطدام هذه المقومات النفيسة مع حزمة من التعقيدات الداخلية والخارجية وفي مقدمتها المعوقات السياسية التي شهدتها البلاد على مدى أربعين عاماً تمثلت بالدكتاتورية ومصادرة الحقوق والعبث بالموارد والدخول في حروب طويلة واخضاع البلد لظروف الحصار الاقتصادي الشامل وعزلته عن العلم الخارجي (علي: 1998: 53)، ومن ثم حالة الفوضى السياسية التي تعيشها البلاد بعد عام 2003 الامر الذي أفضى الى مزيد من التعقيدات والمعوقات في مقدمتها تدني البيئة التشريعية وعدم وضوح الفقرات القانونية (صالح: 2008: 113)التي تنظم عملية تطوير الاصول السياحية وتحسين الميزة التنافسية لهذا القطاع، ودعم المستثمرين وتحفيزهم لدفع التنمية السياحية الى أمام وتغطية متطلباتها المادية والتخطيطية والتسويقية والتنظيمية والمعلوماتية، وقد دفع الاطار التشريعي المتردي الى افتقار البلد لأستراتيجية واضحة المعالم والاتجاهات لميدان السياحة حاضره ومستقبله وغياب الرؤية السياحية الواضحة وعدم وجود جهة محددة ثابتة تشرف على ادارة هذا النشاط منذ التفكير بادارته من قبل الدولة في عام 1933،حيث تم انشاء لجنة المصايف العراقية بموجب القانون 54 لسنة 1940، الذي اطلق عليه (قانون تأسيس مناطق المصايف وبيع العرصات الاميرية)، ثم شكلت مديرية المصايف والسياحة بموجب قانون 73 لسنة 1956 واستبدلت بمصلحة المصايف والسياحة، ثم الحقت بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية حسب قانون 123 لسنة 1960، والحقت مرة أخرى بوزارة الارشاد 1961. ثم ظهرت المؤسسة العامة للسياحة 1977،وصدر قانون 353 لسنة 1980 الذي يعد الحالة الافضل في تاريخ السياحة في العراق اذ منح العديد من التسهيلات والحوافز للمستثمرين العراقيين والعرب كالتسهيلات المصرفية والاعفاءات الضريبية والجمركية وتقديم القروض الميسرة، وقد نتج عن ذلك بعض الثمار التي تمثلت بانجاز شبكة الطرق السريعة التي تربط اجزاء العراق والجسور وبعض المطارات بما في ذلك مطار بغداد الدولي ومطار البصرة الدولي وبصفة عامة احداث تطويرات في محتويات البنية التحتية للبلد، ولكن ما لبثت ان تعرضت لتدمير واسع بعد حربي الخليج الثانية والثالثة. ويعد النقص الواضح في البيانات والمسوحات السياحية من المشاكل والمعوقات الاساسية الضارة بتنمية القطاع السياحي (علي العامري: 2983:2014)، فالمعلوم ان البيانات والمعلومات هي عصب العملية التخطيطية والخلل الحاصل في جمعها وتحليلها ينسحب على تخطيط التنمية السياحية. وتصطدم السياحة في بلادنا ايضاً بمجموعة من العوائق التي تواجه النشاط الاستثماري في هذا المجال والمرتبطة بالقوانين والعمل المؤسسي وقوة العمل المتخصصة حيث تتسم المؤسسات التعليمية وبرامج التدريب السياحي والفندقي بالتواضع الشديد وتردي البنية التحتية وضعف النظام المصرفي وعدم استقرار سعر الصرف. ومن المعوقات الاخرى هي المعوقات البيئية والصحية بما في ذلك عدم الاهتمام بنظافة المدن السياحية وتجفيف الاهوار والمستنقعات وعدم العناية بالغطاء الاخضر وعدم الاستعداد والقدرة على استقبال اعداد كبيرة محتملة من السياح، ومما يقلل من اهمية السياحة ايضاً هامشية موقع التنمية السياحية في خطط وبرامج التنمية الشاملة وقلة التخصيصات المالية لتطوير هذا القطاع نتيجة لضعف الوعي السياحي لدى النخبة وعموم المجتمع وعدم الادراك الكافي بأهميتها

الاقتصادية والحضارية والاجتماعية .وتقف الجوانب الامنية المضطربة في البلاد عائقاً حاداً امام تقدم النشاط السياحي والمتمثلة بارتفاع معدل الجريمة، وكثرة الحوادث، وعمليات الارهاب، والنزاعات القبلية والحزبية، وحالات الخطف والاغتصاب.

ومما نخلص اليه انه على الرغم من ان هذه المعوقات تضغط على الموجودات والاصول السياحية الا ان ضغطها وتأثيرها اشد على جانب الطلب السياحي، الامر الذي يؤكد تسبب العوامل الموضوعية المحيطة الداخلية والخارجية في اضعاف مستوى التنمية السياحية في العراق، ولا يفسر قدوم الاعداد الكبيرة من السائحين لزيارة الإمام الحسين «عليه السلام» في كربلاء بالنهوض السياحي، بل لاعتبارات دينية وروحية معروفة .

المبحث الثالث

إسهام النشاط السياحي في تدعيم التشابك الاقتصادي واستدامة التنمية في العراق:

يميز الاقتصادي البارز A. Hirischman بين نوعين اساسيين من الترابطات الكلية بين قطاعات الاقتصاد أولاهما ارتباطات الجذب الخلفية ممثلة بدرجة اعتماد القطاع او الفرع (X) على فروع الاقتصاد المتعلقة به والتي تمده بالمدخلات Input أما النوع الثاني من الارتباطات فهي روابط الجذب الامامية الكلية وهي تتمثل بمستوى اعتماد القطاعات الاخرى على مخرجات Output ذلك القطاع وهو ما يطلق عليه بالأثر المسموح في حين يطلق على النوع الأول بالأثر السببي.

وعندما نطلع على مجموعة الترابطات الأمامية والخلفية للنشاط السياحي، نجد ان هذا القطاع يتمتع بترابطات تشابكية عديدة ومتميزة إذا ما قورن مع قطاعات اقتصادية أخرى هو ما يؤهله ان يحتل مكاناً ريادياً ومحورياً في الاقتصاد. فنلاحظ ان هذا القطاع يعتمد على مخرجات حزمة من الفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل التشريعات والانظمة والتعليم والتدريب والفنادق والمطاعم ووسائط النقل والاتصالات، والاحصاءات والخدمات الطبية، وقطاع التشييد، والصناعة، والقطاع الزراعي. وبنفس الوقت فأننا نميز في اطار الروابط الخلفية ذاتها بين صلات خلفية مباشرة Direct وصلات اخرى غير مباشرة Indirect. فعلى سبيل المثال، تعد العلاقة مع قطاع وسائط النقل والاتصالات، والفنادق والمطاعم والأمن علاقة خلفية مباشرة، بدونها لا يمكن لقطاع السياحة ان يمارس دوره، بل ضعفها وترديها يصبح بمثابة العناصر الطاردة للسياحة، في حين ان علاقة هذا القطاع بقطاع الزراعة او قطاع الصناعة هي لاشك علاقة ضرورية لا بد منها، ولكنها لا تشكل صلة خلفية مباشرة،وانما علاقة غير مباشرة. وهكذا نجد الحالة في حدود روابط الجذب الامامية إذ ان هذا القطاع يرتبط بمجموعة علاقات جذب امامية مباشرة على سبيل المثال لا الحصر مع الميزانية الحكومية وميزان المدفوعات والاستخدام وبالوقت نفسه يرتبط بعلاقات جذب امامية غير مباشرة مع انشطة وفروع اقتصادية مختلفة منها الاثر الاجتماعي والثقافي وتنمية البنى الفوقية وحركة الانتاج والاستثمار في الانشطة الاخرى والتي تتم من خلال سلسلة من العمليات والنشاطات الانتاجية(Mjeczkowski: 1990:126)

ولما نتمعن في الصورة التشابكية لقطاع السياحة في بلادنا نجد ان هناك تفككا واضحاً في مصفوفة العلاقات الترابطية لهذا القطاع بالاتجاهين الامامي والخلفي، فلو نتحدث عن اجهزة البيانات والمعلومات بوصفها حقلاً هاماً من حيث المخرجات في عملية تخطيط السياحة، نلاحظ النقص الشديد في جمع البيانات

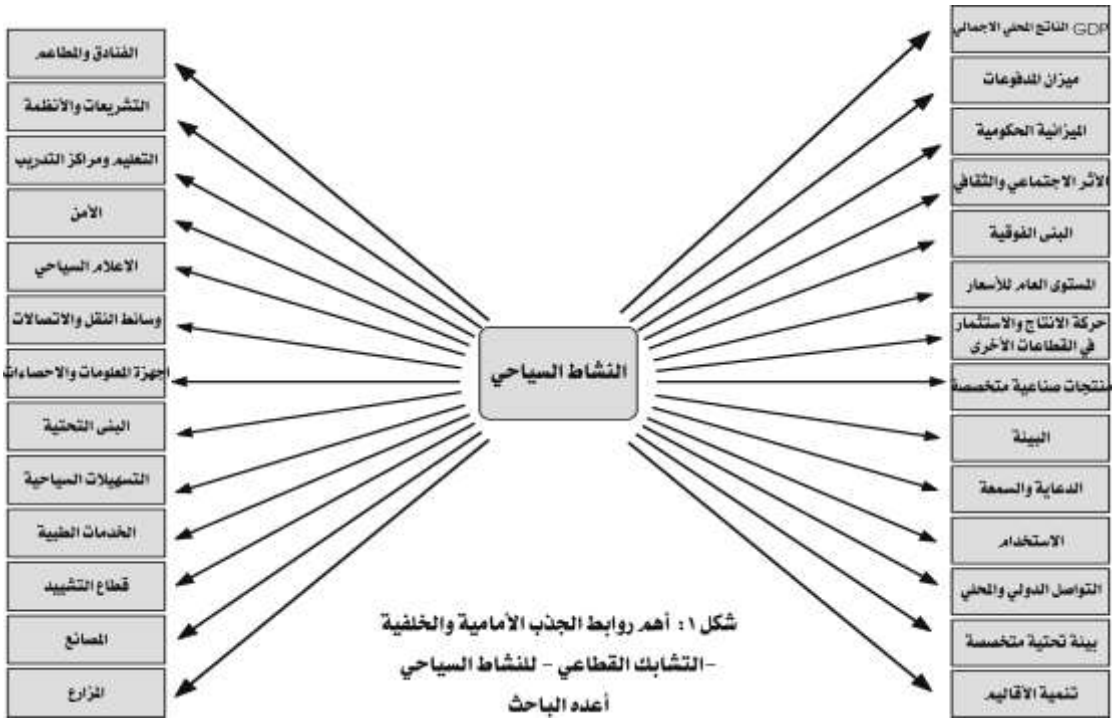

شكل ١: أهم روابط الجذب الأمامية والخلفية
-التشابك القطاعي - للنشاط السياحي
أعده الباحث

وتبويبها، بل والاخطر من ذلك ان معظم بيانات هذا القطاع تدمج مع بيانات تجارة الجملة والمفرد، وهذا ما يكشف عن مدى تجاهل دور هذا القطاع وعدم الوعي باهميته الحضارية والاقتصادية، ناهيك عن شحة هذه البيانات وعدم اتساقها وبعثرتها، ومن ثم عدم صلاحيتها لوضع الخطط اللازمة لتطوير هذا القطاع، ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام هنا ضعف التنسيق بين هيئة السياحة والجهاز المركزي للاحصاء وهو ما يقلل الفرص المحتملة لتصحيح هذا الخلل.

وهكذا نلاحظ ان تراجع مستوى الخدمات الطبية التي تمثل رابطة خلفية ذات اهمية بالغة ابتداءً وبضعف السياحة بصفة عامة في العراق، بل حقق ذلك اتجاهاً معاكساً تماماً تمثل بلجوء ابناء البلد الى المؤسسات الصحية في بعض الدول المجاورة كسياحة علاجية لمصلحة هذه الدول.

وقد انعكس التدهور الحاصل في مكونات قطاع البنية التحتية في البلاد بما في ذلك شبكة الطرق المتهالكة والجسور والنواظم والمطارات والطاقة الكهربائية ومعالجة المياه المالحة والصرف الصحي، على واقع النشاط السياحي وانحسار مساهمته في تحقيق الاهداف التنموية.

ولاشك ان المؤسسة الامنية من اهم الواجهات التي ترتبط بها السياحة خلفياً وبصورة مباشرة، فالأنفلات الأمني الذي تشهده البلاد قد دفع الى تراجع عدد السياح بدرجة كبيرة فقد انخفض عددهم من 4522 سائحا في عام 1992 الى 1433 سائحا عام 2006 بما في ذلك السياح المحليين، أي ان هناك نمواً سالباً بواقع 68%. (الجهاز المركزي للاحصاء) وزارة التخطيط، 1990-2009.اما وصول عدد السياح الاجانب فقط الى ما مقدراه 1965385 سائحا في عام 2011 فذلك يعود لاعتبارات تتعلق بالتغيرات التي حصلت حجم الزيارات المليونية لمرقد الامام الحسين بن علي (ع) في كربلاء وهي لأغراض دينية بحتة لا علاقة لها بتطور المرافق السياحية والامنية نحو الاحسن، وربما تصل اعداد الزائرين الى اضعاف هذا العدد، وهو بكل الاحوال يمثل ميزة كبيرة

الشأن يمكن للدولة توظيفها لتعظيم دور القطاع السياحي في خدمة التنمية والمجتمع.

ومن الجهات الظهيرة الاخرى المهمة، قطاع الصناعة التحويلية الذي يمكن ان يحقق عملية تكاملية واسعة مع القطاع السياحي ويرفد الاخير بمختلف المتطلبات المادية مثل المنتجات الصناعية الانشائية التي تساعد على بناء الفنادق ودور الاستراحة، والصناعات المنزلية والاستهلاكية التي تؤمن تأثيث مثل هذه الابنية، ووسائط النقل كالسيارات والطائرات التي تسهل عملية انتقال السياح وهو ما يكامل هذا القطاع مع أوردة الاقتصاد الوطني ،ولكن من المؤسف ان قطاع الصناعة التحويلية قد تعرض لتدهور واضح في مؤسساته وفي مساهماته الاقتصادية وبالذات بعد عام 2003 ولحد الآن، الامر الذي يدفع القطاع السياحي للتكامل مع الخارج لسد احتياجاته وهو ما يمثل تسرباً للموارد المحلية. فهذه حالات مختارة عن صيغة الترابطات الخلفية لقطاع السياحة في العراق ومدى تفككها. ولم تكن الترابطات الامامية للنشاط السياحي بحال افضل، فالمعلوم ان الدول التي تمتلك مقومات سياحية تحتل السياحة في اجمالي الناتج المحلي لهذه الدول مساحة مهمة، فمثلاً في الصين واستراليا بلغت هذه الاهمية النسبية نحو 23.5% و 24% في الدولتين على الترتيب عام 2007، كما حققت الولايات المتحدة عوائد من هذا القطاع قاربت 96.7 مليار دولار لنفس العام، كما شكلت هذه النسبة ما مقداره 15.1% و 22% في دولتين عربيتين هما مصر والاردن على التوالي world travel and tourism council (WTTC) 2013. فمن الاولى ان تحقق السياحة في العراق وزناً نسبياً يفوق هذه المعدلات او يقترب منها لخصوصية العراق السياحية وتميزه في بعض انواع السياحة، ولكن من حيث الواقع لم تزد هذه النسبة على 3% لاننا نعلم بان البيانات المنشورة عن هذا الجانب مدمجة مع قطاع تجارة الجملة والمفرد كما اسلفنا. ويبدو ان هناك تراجعا في عدد السائحين عام 2013 مقارنة بعام 2011 ،وربما يرتبط ذلك بالأضطرابات التي شهدتها المنطقة بفعل ما اطلق عليه بالربيع العربي. إن هذا الضعف في مساهمة هذا القطاع في الـGDP نشأ عن الاهمال المتواصل للاصول السياحية في البلد وعدم السيطرة على العناصر والعوامل الطاردة لحركة السياحة، وفي مقدمة ذلك حزمة الترابطات الخلفية التي سبقت الاشارة اليها.

ويسهم قطاع السياحة في التجارة الخارجية ومخرجاته في الغالب تمثل صادرات غير ملموسة وهو يساعد على معالجة الاختلال في كثير من موازين المدفوعات في العالم، وهناك دول صنّعت لنفسها مقومات سياحية لتعزيز ميزان المدفوعات فيها مثل المغرب وتونس وبعض دول شرق آسيا. ولكن على الرغم من توافر المقومات والاصول السياحية في بلدنا بصورة يندر وجودها في بلدان اخرى، الا ان مساهمتها في ميزان المدفوعات وهي علاقة مباشرة بالتأكيد لاتكاد تذكر وقد تراوحت بين 0.001% و 3.5% فهي مساهمة ضئيلة لا تتناسب مع ثقل الموجودات والمواقع السياحية في العراق.

تمارس السياحة دوراً فاعلاً في تحسين البيئة، وشأن التنمية السياحية المستدامة هو حماية التوازن البيئي والتخلص مما يعوق العمل السياحي كالملوثات الجوية والمائية وتلوث التربة ومكافحة التصحر وسيادة الأمن والأمان، لأنه في الغالب يهدف هذا النوع من التنمية الى تأمين راحة ورفاهية وهدوء واسترخاء السائحين. ولكن التدخل السلبي من قبل الانسان في بلدنا قد ضيّع الفرص التي يمكن ان توفرها برامج التنمية السياحية المستدامة كأستخدام العلم لتطوير تقنيات جديدة بيئية وذات طاقة متجددة لاجراء تعديلات في انماط الحياة والحفاظ على

تنوع النظم الحيوية وانتاجيتها مع مرور الزمن، كالمحافظة على المناطق الرطبة والغابات والقرى البيئية والمدن المستدامة، وكما قال الحق ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس" فساعدت ايدي ناسٍ من الداخل والخارج على ضعضعة البيئة

في العراق حيث أتسعت ظاهرة التصحر . وانتشرت عمليات جرف الاشجار والغطاء النباتي ومنعوا الماء عن المواقع السياحية النادرة – اهوار العراق ومستنقعاته، واستخدموا مختلف المواد الكيميائية والنووية المنضبة والمضادات البيئية الاخرى لخلق بيئة متصدعة متفاقمة المشاكل. ومن هنا اصبح من المتعذر على قطاع السياحة المقيد ان يحقق هذه الرابطة الامامية الوثيقة الصلة بنشاطه واهدافه .

جدول (2)

تطور مساهمات وبعض متغيرات السياحة في العراق لسنوات متفرقة ضمن الفترة 1996–2013

السنة / البند	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2011	2013
مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق في % الناتج المحلي الاجمالي	6.9	7.4	6.9	5.1	3	4.1	4.5	5.5	4.7	6.3	6.7	6.57	8.54
مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات: الاهمية النسبية% للصادرات السياحية/ اجمالي الصادرات	0.12	0.17	0.14	0.05	0.02	0.001	0.02	0.03	0.9	1.3	3.5	2.4	2.7
الواردات السياحية/ اجمالي الواردات %	0.2	0.8	0.4	0.2	0.02	0.007	0.2	0.3	1.1	1.2	3	2.8	3.1
عدد الفنادق	1136	1078	838	842	858	836	942	838	505	786	742	929	1267
عدد المشتغلين في المنشآت الفندقية	9236	9231	8541	8008	7723	8435	7378	5659	3347	4574	6065	7109	8830
عدد دور السينما والمقاهي									60	37	32		29
عدد السياح	3.209	4.522	3.438	2.764	2.887	2.830	3.295	1.877	1.433	863	2.270	1965385	891836

المصدر: اعدها الباحث بالأسناد الى مجموعة من المصادر:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث / قسم احصاء ميزان المدفوعات، 2010.
2. وزارة التخطيط، تقارير احصائية سنوية.
3. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقارير احصاء الفنادق والايواء 1990–2009.(*) فقط الأجانب .

استنتاجات :-

1-يتمتع العراق بمقومات و مواقع جذب سياحية ذات طابع متنوع بما في ذلك المقومات الطبيعية والاثرية والتراثية والدينية فهو بذلك من الدول المتميزة في هذا المضمار، الامر الذي يتمخض عنه انواع متعددة من السياحة .

2-يمكن لقطاع السياحة في العراق ان يحقق درجة عالية من التشابكية مع الفروع الاقتصادية الاخرى على مستوى الترابط الامامي والخلفي وتحقيق الصلات المباشرة وغير المباشرة بما يؤهله الحال ان يكون قطاعا رياديا ومحوريا في الاقتصاد.

3-ان وجود المقومات السياحية في البلاد تمثل اصولا لا تقدر بثمن تعمل على تخفيض تكاليف الاستثمار فيه بدرجة عالية مقارنة مع قطاعات اقتصادية اخرى بحاجة الى تأسيس الاصول واستقدامها من الخارج، وهذا ما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والمالية التي يعيشها العراق في الوقت الراهن .

4-تشكل التنمية السياحية المستدامة دعامة اساسية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في البلد بحكم ما تهدف اليه من رخاء وامن ومعيشة راضية وبيئة نظيفة للوسط الذي يتحرك في اطارها بصورة خاصة وابناء المجتمع بصفة عامة .

5-على الرغم من الاهمية البالغة والقيمة العليا للمقومات السياحية، الا ان هذا القطاع لم يزل مقيدا يتسم بتدني مساهمته النسبية في كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الاجمالي GDP وهيكل ميزان المدفوعات، والموازنة العامة، والاستخدام، والمحافظة على البيئة وضعف اعتماده على القطاعات والفروع الظهيرة له مثل الصناعة التحويلية، والقطاع الامني، والبناء والتشييد، والفنادق والمطاعم، والاحصاءات، والجانب التشريعي ..الخ وعلى مدى فترة تزيد على ثلاثة عقود من الاهمال وعدم الوعي بأهمية هذا القطاع الحيوي والحضاري .

6-يصطدم قطاع السياحة وعملية التنمية السياحية المستدامة بعدد من المعوقات التي حجمت انطلاقته في الاقتصاد رغم قدراته الذاتية الهائلة ومنها :-

أ- مشاكل ومقيدات تشريعية وقانونية تعيق تحفيز المستثمرين للدخول في النشاط السياحي، مثل التشريعات المتعلقة بالإعفاءات الضريبية ومراعاة تجهيز الاراضي لهم، وعدم وضوح الصورة والشروط امامهم وذلك ما ينفر المستثمرين من مزاولة اعمالهم في هذا الميدان .

ب- النقص الحاد في البيانات المتعلقة بالنشاط السياحي كميا ونوعيا، ووجود اكثر من جهة لتقديم البيانات دونما تنسق فيما بينها، ودمج بيانات السياحية مع قطاعات اخرى مثل قطاع تجارة الجملة والمفرد .

ج- عدم وجود خطط علمية واضحة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة وضالة حصة خطة هذا القطاع في الخطة الاقتصادية الاجمالية للبلد بما في ذلك التخصيصات المالية وتواضع الاهداف الموضوعة .

د-العائق الامني وانتشار العمليات الارهابية وحالات الخطف والاعتداء ولفترة طويلة من الزمن وهذا من العوامل الطاردة للنشاط السياحي، باستثناء السياحة الدينية ذات الاعتبارات الروحية البحتة .

هـ- انتشار حالات تهريب الاصول الاثرية والقطع التاريخية، مما يقوض المعالم السياحية في البلد

و- عدم وجود جهات مختصة فعالة لمتابعة المقومات والاصول السياحية واصلاحها وترميمها، واهمال الكثير من المواقع والشخوص التاريخية والحضارية وعجز هذه الجهات عن تنظيف هذه المقومات والمدن السياحية

ز- عدم تنظيم علاقات العراق مع الخارج بما يخدم تنمية القطاع السياحي بما في ذلك علاقته مع دول الجوار مثل تركيا لتنسيق ملف المياه معها لأحياء المسطحات المائية في جنوب العراق .

ح- تهالك البنى التحتية، وتواضع المؤسسات التدريبية في مجال التخصص وقلتها .

ط- تدني مستوى الوعي بضرورة السياحة واهميتها على المستوى الحكومي وغالبية ابناء المجتمع .

7-يعد ادراج مناطق الاهوار في جنوب العراق على لائحة التراث العالمي علامة مضيئة في تاريخ السياحة في العراق وهو ما يلمح بإمكانية اعادة هذه المواقع لأمجادها السياحية، اذا تم توظيف هذه الخطوة توظيفا عقلانيا وفعالا لمصلحة السياحة العراقية .

8-لايمكننا الأتفاق على ان هناك استراتيجية واحدة للتنمية السياحية يمكن ان تعتمد من مختلف بلدان العالم، بل ان هناك استراتيجيات بديلة يتم اختيار افضلها بما يتناسب مع الظروف الطوبوغرافية والأجتماعية والأقتصادية للدولة.

مقترحات :

1- اعادة النظر بالجانب التشريعي المتعلق بالاستثمار السياحي في العراق ووضع الصيغ القانونية التي تسهل دخول المستثمرين المحليين والاجانب الى ميدان الصناعة السياحية وبالذات ما يتصل بالاعفاءات الضريبية ومنح الاراضي باسعار رمزية، وتسهيل اجراءات اثبات حقوق الملكية، ومنح تراخيص العمل، والكشف عن حقوق وواجبات العاملين في هذا القطاع، وتحديد سقفية واضحة لأنجاز مثل تلك الاجراءات .

2- تحديد جهة مسؤولة عن حصر وجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمقومات والمواقع السياحية في العراق من حيث اعدادها وانواعها، وعوائدها، ومساهتمها في الدخل القومي، والاستخدام، والتجارة الخارجية، والموازنة العامة، ومستويات ترابطها مع القطاعات الاقتصادية الاخرى . وان تفصل هذه البيانات عن قطاع تجارة الجملة والمفرد والتعامل معها بصورة مستقلة لتحديد أتجاهات ومستقبل القطاع السياحي .

3- أعداد خطة على أسس علمية مدروسة تشتمل على كافة الاصول والموجودات السياحية في البلد، وتكشف عن الاضرار التي لحقت بها طيلة السنين الماضية والعمل على معالجتها واصلاحها، وتحديد الطاقة الاستيعابية لهذه الاصول والتنسيق المتواصل بين مختلف انواع السياحة ووضع الاولويات والمتطلبات والركائز التخطيطية التي تساعد على تحقيق اهداف انواع السياحة المختلفة ومن ثم غايات التنمية السياحية المستدامة . وان تشغل هذه الخطة حيزا منها في اطار خطة التنمية الشاملة، ويمارس هذا القطاع دورا رياديا بحكم الخصائص الاقتصادية والتشابكية التي يتمتع بها والظروف المالية العسيرة التي تمر بها البلاد حاليا.

4- وضع خطط وبرامج لاستيعاب قوة العمل لزيادة معدلات الاستخدام في البلد، الامر الذي يساعد على تخفيف الاضطرابات الامنية التي يعيشها العراق وهو بلا شك يخدم الانشطة السياحية بدرجة كبيرة .

5- يمكن الاستفادة من الوفورات المادية والمعنوية والاعلامية التي تحققها السياحة الدينية الواسعة ف ي العراق لخدمة الانماط السياحية الاخرى الطبيعية والسياحة والاثرية والاثارية لخدمة التنمية السياحية المستدامة .

6- الحد من تهريب الاصول السياحية، من خلال تعزيز الوعي السياحي والوطني لدى الافراد والسلطة وانضمام العراق الى بعض المنظمات والهيئات الدولية التي تساعد على اعادة مثل هذه الاصول كالمحكمة الجنائية الدولية والانتربول (Interpol) .

7- تعزيز القدرة التفاوضية لدى المسؤولين في وزارة الخارجية والزراعة والري للتفاهم مع بعض دول الجوار مثل تركيا وايران وسوريا لحفظ حصة العراق من المياه لدعم المسطحات المائية والغابات ومن ثم تطوير السياحة الطبيعية في البلد .

8- التنسيق مع ذوي الخبرة في الميدان السياحي في دول عريقة مثل مصر والاردن وأجنبية مثل تركيا واستراليا وفرنسا لحماية الموروث الحضاري والاثاري من الهدم والزوال لما يحصل لأثارنا اليوم في سامراء (الملوية) وطاق كسرى في المدائن والطحالب التي تغطي الاثار البابلية . والعمل على تدريب وتمكين الكادر العراقي العامل في هذه الصناعة .

9- تبسيط اجراءات القدوم الى العراق بما في ذلك تخفيض اسعار خدمات الخطوط الجوية وتأشيرة الدخول، وحسن استقبال الزائرين .

10- العمل على انشاء صندوق لدعم التنمية السياحية المستدامة يمكن تمويله من قبل ميزانية تنمية الاقاليم والبترو دولار لحماية المقومات السياحية وتغطيه متطلبات التطوير السياحي .

المصادر :

1- ابراهيم، هيثم ،2016 افضل 20 منطقة سياحية في مصر.
www.batuta.com
ابراهيم، أ.د. عبد الله محمد، التوجه المنظمي نحو التنمية المستدامة . 2-
3- ابو زنط، د. ماجدة وغنيم ،عثمان محمد، 2009، التنمية المستديمة من منظور الثقافة العربية الأسلامية ،مجلة "دراسات" م36،ع1،ك1
4- الانصاري، د. رؤوف محمد علي، السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، "سطور"، مجلة الكترونية شاملة.
5- افهيلد،هورست ،2007، اقتصاد يغدق فقرا ،عالم المعرفة ،335، كويت ،يناير
6- البنك الدولي، اغسطس 1979، تقرير عن التنمية في العالم واشنطن .
7- البنك المركزي العراقي، 2010 المديرية العامة للاحصاء والابحاث / قسم احصاء ميزان المدفوعات
8- بسيم، د. مؤيد سهيل، حمادي، و د. جلال فضلي، 89/1995 الدليل الاداري للجمهورية العراقية، ج1،وزارة الحكم المحلي بغداد، ط1
9- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002.
10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، 1990-2009 تقارير احصاء الفنادق والايواء للسنوات
المصدر: اعدها الباحث بالأسناد الى مجموعة من المصادر.
وزارة التخطيط، تقارير احصائية سنوية. 11-
وزارة التخطيط، 1990-2009 الجهاز المركزي للاحصاء، تقارير احصاء الفنادق والايواء.12 -
13- الحمادي، أ. د. علي مجيد ،2008، ملاحظات حول ارادة التغيير ومنهجية التنمية الأقتصادية المعاصرة
14- كافي، مصطفى يوسف، 2008، اقتصاديات السياحة، سلسلة الرضا للمعلومات، سوريا، دمشق،
15- المجمعي، د. سامي مجيد جاسم، 2003، الموروث السياحي الديني والتاريخي في مدينة القدس الشريف ،مجلة الادارة والاقتصاد..
16- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، 2003، تقرير التجارة والتنمية، تراكم رأس المال والنمو والتغير الهيكلي
17- مصطفى، د. محمد مدحت، واحمد، د. سهير ،1999 النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الأقتصادية ،مكتبة شعاع، الأسكندرية.
العامري، علي ،5-6-2014 واقع وتحديات التنمية السياحية في العراق، جريدة المؤتمر، ع 2938 في.18
19- عبادة، عبد الحميد،2004،العقد اللامع بآثار بغداد والمساجد والجوامع، ط1، مطبعة أنوار دجلة ،بغداد،
عبد الوهاب، صلاح الدين، 1991، التنمية السياحية، مطبعة زهران، مصر،.20-

21- العبيدي، محمد محسن، 1991، السياحة العربية البيئية واهميتها في تنشيط الحركة السياحة في العراق/ رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، 2015 .ومصادر اخرى قبل انفصال الاقليم

22- علي، محمد امين محي الدين، 1998، ادارة الفنادق ورفع كفائتها الانتاجية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1،

صالح، غادة، 2008، اقتصاديات السياحة، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ..23-

24- قاسم، د. خالد مصطفى، 2007، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية ،

راضي، نادية، افضل المعالم السياحية في السعودية.

25- الظاهر، نعيم والياس، 2014/4/15 سراب مبادئ السياحة، 2001 ومبادئ المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،ط1 .

26- غنيم، عثمان محمد، نبيل، سعد بيتا ،1999، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل،دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.

www.Almrsal.com

. WWW.Univ-Chlef.dz/topic/doc/mdm

المصادر الاجنبية :

(27) Field .B.C , 2002,Environmental Economics, McGraw Hill,USA,
(28) Jhingan. M.L., 1997,The Economics 0f Development and Planning ,32,nd,Delhi.
(29) Mjeczkowski, Z, 1990,World Trends in Tourism and Recreation, Volume 3, New York
(30) Robert, W. Mcintosh , 1972, Tourism Principles, Practices and philosophies, GRID, INC
(31) Sangar,J.P. 2006,Tourism Management. New Deilhi-India ,
(32) Sen,A.K. 1989, Development Capability Expansion. Journal of Development Planning, (19),
(33) Steer, A, 1996,Ten Principles of the New Environmentalism, Finance &Development ,No.4,
(34) World travel and tourism council (WTTC) ,2013,Economic Impact Report.
(35) UNDP, 2006,Global Partnership for Development, Annual Report,
(36) United Nations, 1994,World Tourism Organization Recommendations on tourism, statistics, New York,
(37) USAID, 2008, IRAQ, Kurdistan Region Economic Development Assessment, local Governance Project, final
report,
(38) www.sutuur.com